دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التحديات الجيوسياسية للدبلوماسية المغربية في منطقة الساحل
المصدر:	مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والإجتماعية
الناشر:	مؤسسة خالد الحسن - مركز الدراسات والأبحاث
المؤلف الرئيسي:	حور، عبدالعالي عبدالعالى
المجلد/العدد:	ع5
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	ربيع
الصفحات:	169 - 182
رقم MD:	912964
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, EduSearch
مواضيع:	النظم السياسية، الجيوسياسيية الدبلوماسية، الأمن الاقليمى، منطقة الساحل، المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/912964

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التحديات الجيوسياسيية للدبلوماسية المغربية في منطقة الساحل

الدكتور عبد العالي عبد العالي حور[1]
abdelaalihour@gmail.com

تقديم: أصبحت المنطقة الممتدة ما بين موريتانيا غربا وجمهورية تشاد شرقا، والمعروفة بدول الساحل والصحراء تشهد حالة استقطاب دولي غير مسبوق، نظرا لما باتت تشكله هذه المنطقة من تحديات وتهديدات أمنية عابرة للحدود، فقد أضحت المنطقة مصدرا أساسيا لكثير من المشاكل التي ترتبط بعدة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى طبيعية، وازداد الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، من طرف العديد من القوى الدولية وعلى رأسها الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

حيث تواجه منطقة الساحل والصحراء في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة وصعبة تتمثل في الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة (الاتجار في البشر والأسلحة والبضائع) وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشار الأمراض المختلفة، علاوة على النشاط المتزايد لعصابات التهريب والجماعات الإجرامية والحركات الإرهابية، هذه الظواهر تتغذى على أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وعسكرية، تعيشها دول المنطقة، تمتد تأثيراتها الى مختلف دول الجوار، مما يقتضي التعامل معها والإستجابة لها بإستراتجية شاملة ومتعددة الأبعاد عوض المقاربة الأمنية التقليدية التي تم تبنيها في مواجهة هذه التهديدات. وانطلاقا من كون منطقة الساحل تشكل عمقا استراتجيا ومجالا حيويا للأمن القومي المغربي فإن هذه الأزمات الأمنية المهددة للمنطقة تلقى بظلالها على المشهد الأمني بالمنطقة، مما يلزم الدبلوماسية المغربية، بإعادة النظر في مبادئ و مفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية، والعقيدة الأمنية المشتركة، والتعاون والإعتماد المتبادل أمنيا مع جميع المتدخلين والفاعلين محليا وإقليميا ودوليا، والتعاطي معها سواء على مستوى الدبلوماسية الثنائية أو المتعددة الأطراف إقليما أو دوليا. حيث يمكن للمغرب أن يلعب دورا فاعلا في الدفاع عن مصالح إفريقيا في مواجهة التنافس الدولي على خيراتها من أجل تعزيز وتقوية التنمية والاقتصاد، بدلا عن التركيز على المقاربة الأمنية التي ثبت فشلها في مختلف المبادرات التي عرفتها المنطقة، مما يحتم على المغرب تعزيز دوره في مختلف الآليات الإقليمية والدولية التي تستهدف المنطقة بما يخدم المصالح المشتركة التي تجمعه بشعوب ودول المنطقة.

وتسعى هذه الورقة إلى رصد مختلف التحديات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل وتأثيراتها الإقليمية ومقاربة التعامل المغربي مع هذا الواقع والخيارات المتاحة أمامه، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل؟ وما هي أهم التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة ؟ وكيف تؤثر على الوضع الأمني للمغرب؟ وما هي سبل تجاوزها والحد من تأثيراتها؟

للإجابة عن هذه الأسئلة ستعتمد الدراسة أساساعلى تحليل النظي الاقليمي، إضافة إلى منهج مساعد هو المنهج المقارن. حيث يتم توظيف الأول لدارسة بنية النظام الاقليمي في الساحل الافريقي والتعرف على خصائصها وميزاتها وتحدياتها، أما الثاني يسعف في القيام ببعض المقاربات بين مكونات هذا النظام.

المحور الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل

المحور الثاني: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل

المحور الثالث: الإستجابة الدبلوماسية المغربية للوضع الأمني بالمنطقة.

●

المحور الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل:كانت منطقة الساحل الإفريقي تعد واحدة من المناطق المهمّشة، إستراتيجيا واقتصادياً وسياسياً طيلة حقبة الحرب الباردة، إلا أنّ التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير جعلتها تكتسب قيمة إستراتيجية دولية، وأعطتها مكانة هامة في التوازنات والصراعات الدولية التي تشهدها القارة الأفريقية، ومن هنا، سنحاول أن نسلّط الضوء على موقع

[1] استاذ باحث، مركز التوجيه والتخطيط التربوي، وزارة التربية الوطنية، الرباط.

هذه المنطقة ضمن الخريطة الجيوسياسية للقارة الأفريقية من خلال التطرق للأوضاع الديمغرافية والاقتصادية في المنطقة، لكن قبل ذلك سنحدد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل.

1- الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل والصحراء: يقصد بكلمة الساحل "الشاطئ" أو المنطقة المطلة على الشاطئ. ومصطلح الساحل الإفريقي هي تسمية قديمة أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية[2]. والساحل الإفريقي يمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا. ولعل شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الاختلاف حول أي من الدول هي تنتمي إلى هذا المجال. بالإضافة إلى أن المنطقة تتميز باللايقين الجيوسياسي incertitude géopolitique حيث تنفلت من التعريف الجغرافي الكلاسيكي، ففي السابق كان التحديد وفق المناطق المناخية حيث هناك معيار التساقطات المطرية في حدود 200 ملم حيث دونها تكون الزراعة والرعي مستحيلة[3]. كما أن التعريف والتحديد يختلف باختلاف نوعية وإهتمام الدارسين للمنطقة، فهناك من يعرفها تعريفا جغرافيا، وهناك من يعطيها تعريفا سياسياً أو أمنيا.

وبالنسبة لإستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل(إستراتيجية من أجل الساحل) فإن منطقة الساحل تمتد من موريتانيا إلى الغرب مرورا بمالي جنوب الجزائر، شمال بوركينافاسو، النيجر وإلى غاية شمال التشاد في الشرق[4]. واستنادا إلى المعيار السياسي، فإن منطقة الساحل تشير إلى منطقة جغرافية كبرى تضم الدول التي تواجه أزمة اقتصادية وسياسية وبيئية، وأهمها : السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، التشاد، غينيا الاستوائية[5].

وهناك تحديد أخر لإقليم الساحل وهو الإقليم الذي يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق بدقة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد. وبالرجوع إلى مجموع الدول التي ضمتها "اللجنة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف بالساحل" والتي أنشئت في شتنبر 1973، فإن دول الساحل الإفريقي هي: السينغال، ومالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، وتشاد، ثم أضيفت كل من غامبيا وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر. ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، أثيوبيا، الصومال وكينيا؛ إلا أنّ هناك شبه إجماع على أنّ الفضاء الجغرافي للساحل الأفريقي يشمل من الناحية الجغرافية المنطقة الفاصلة بين شمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، شاملة السودان، تشاد، والنيجر وموريتانيا والسنغال[6]. ويتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافيا، ومحدودة السكان، وذات بعد صحراوي فسيح، لا تطل غالبية دولها على منفذ بحري، وبالتالي فالمنطقة عبارة عن شريط طويل يضم دولاً عديدة وتبلغ مساحتها ما يقارب تسعة ملايين كيلومتر مربع.

وبهذا الموقع يتضح أن منطقة الساحل منطقة محورية بتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر مما يفسر الاهتمام الإقليمي والدولي بها حيث باتت منطقة الساحل الإفريقي حزاما جغرافيا بين المغرب العربي ومنطقة الصحراء الكبرى جعل من هذه الأخيرة ذات موقع استراتيجي حساس وحيوي، وذات اهتمام متزايد على الصعيد الدولي.

وهذا يعني أن التهديدات التي تميز الساحل يمكن أن تمتد إلى دول الجوار وإلى مناطق نفوذ القوى الدولية كما يمكن أن تصل الحدود البحرية الأوروبية (الهجرة والجريمة المنظمة)، عن طريق جنوب المتوسط[7]. وتؤثر على الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق

---

[2] Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain », ***collège de défense de l'OTAN***, NDC occasionnel, paper 19, décembre 2006, p6.

Géographie, économie et insécurité, Sous la [3] Cahiers de l'Afrique de l'Ouest, Un atlas du Sahara-Sahel direction de Laurent Bossard, OCDE 2014, p18-22.

[4] pour consulte le document voir: www.eeas.europa.eu/africa/docs/sahel_strategy_en.pdf

[5] Edmond Bernus, Jean-Yves Marchal, Yveline Poncet, « Le sahel oublié », ***Tiers Monde***, N°134,1993, pp306- 307. www.persee.fr/docAsPDF/tiers_0040-7356_1993_num_34_134_4755.pdf

[6] Op.cit, p6.

[7] Luis Simon, Op.cit, p9.

الأوسط انطلاقا من البحر الأحمر[8]. وتتميز حدود دول منطقة الساحل بالمرونة والنسبية وتسمح بالانتشار السريع للمشاكل الأمنية و أكثر من ذلك فهي غير معترف بها من طرف السكان المحليين الذين توطدت العلاقات فيما بينهم بسبب الإثنية المشتركة أو صلات القرابة والمصاهرة والعلاقات التجارية المتبادلة.

وتعرف منطقة الساحل الأفريقي بخصائص جغرافية، تتمثل في أربعة عناصر هي: المجاعة، والجفاف، والتصحر، وارتفاع درجات الحرارة. وهذه العناصر لها تداعياتها وانعكاساتها المباشرة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية التي تواجهها المنطقة[9].

2- العامل الديمغرافي: تتميز منطقة الساحل الأفريقي بتنوع إثني وعرقي ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي والسياسي، حيث تمتاز المنطقة بتداخل وتلاقي عدة أعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلفة. فعلى سبيل المثال نجد في النيجر قبائل الهوسا والزرما والطوارق والعرب، وفي مالي قبائل البامبارا والسونغاي والبولس والكانوري والطوارق والعرب[10].

وتمتاز دول الساحل بكثافة سكانية ضعيفة وغير متوازنة مقارنة مع شساعة مساحته، فمثلا في تشاد توجد ثلاث مناطق جغرافية مناخية، تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية، فقد وصل إجمالي عدد السكان في عام 1957 مليونان ونصف؛ إلا أنّ هذه العدد وصل في سنة 2009 إلى 11175919 نسمة. ويُقدّر متوسط الكثافة السكانية على امتداد تشاد بحوالي8،7 فرد في الكيلومتر المربع الواحد، وتتميز مناطق الشمال بكثافة سكانية أقل بسبب الطبيعة الصحراوية، حيث يقطن حوالي 0.1 فرد في الكيلومتر المربع، بينما تتميز مناطق الجنوب بكثافة سكانية عالية حيث يقطن حوالي 52.4 فرد في الكيلومتر الواحد[11]. ويبرز هنا مشكل اللاجئين البيئيين نحو المدن الكبرى هربا من الجفاف بفعل الإحترار والتصحر وما يؤدي إليه من خلق تجمعات إثنية وغيتوهات autochtonie، ونزاعات داخل الدول حيث هناك في الساحل حسب إحصائيات سنة 2012، 11.3 مليون نسمة في وضعية لاأمن غذائي و597 ألف لاجئ و443 ألف نازح[12].

ويتميز الساحل بارتفاع معدل النمو السكاني ويقدر أن يتضاعف عدد سكانه حيث سيصل بحلول سنة 2040 إلى 150 مليون نسمة مما سيؤثر على الأمن الانساني بالمنطقة وخاصة الأمن الغذائي، منطقة الساحل منطقة تأخر فيها الانتقال الديمغرافي[13] وتقدر الأمم المتحدة استمرار نمو السكان في الساحل بمعدل 2,9 ما بين 2010 و2050 [14]. وهو ما قد يخلق موجات نزوح جديدة في ظل إنسداد أفق تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن التركيبة الاجتماعية والديمغرافية المتنوعة لدول الساحل الأفريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفاً، خاصة مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة، التي نتج عنها أزمات عدة مثل أزمة الطوارق في النيجر ومالي، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والحروب الأهلية في دارفور، والصراعات القبلية والإثنية في تشاد والتي تتغذي في أغلبها على انعدام العدالة التوزيعية وسوء توزيع الثروات الاقتصادية.

3- هشاشة الواقع الاقتصادي: تعتبر منطقة الساحل الأفريقي من أفقر مناطق العالم، وتتميز اقتصاديات دوله بالهشاشة والتدهور، حيث أن معظمها تصنف حالياً ضمن فئة البلدان الأقل نمواً، التي تعاني من عدة اختلالات اقتصادية ومن فساد سياسي واقتصادي. هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول. فبحسب إحصائيات 2009 التي قدمتها المؤسسات الأفريقية الثلاث: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، والإتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو بحوالي 1751 مليون دولار

---

[8] إجلال رأفت، " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، ***السياسة الدولية*** (القاهرة: العدد 145، يوليو 2001) ص10.

[9] Voir : «Caractéristiques Écologiques et Socio-Économiques». www.fao.org/docrep

[10] Gérard-François DUMONT, « La géopolitique des populations du Sahel ».www.diploweb.com

[11] Voir : « Deuxième recensement général de la population et de l'habitat (RGPH2,2009) » ***ministère de l'économie et de plan république de Tchad***.
www.unstats.un.org/unsd/demographic/sources/census/2010_PHC/Chad/Chad_Resultats%20Globaux.pdf

[12] Sahel regional strategy, 2013, ***united nations***, p3.

[13] مفهوم الانتقال الديموغرافي يعني الانتقال من نظام ديموغرافي متوازن، يتميز بوفاة وخصوبة مرتفعتين معا إلى نظام عصري متوازن، يتميز بوفاة وخصوبة منخفضتين.

[14] Un atlas du Sahara-Sahel, p85.

أمريكي، وتشاد بحوالي 2134 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي 1863 مليون دولار أمريكي، والسودان 34360 مليون دولار أمريكي. وفي سنة 2012 كان الناتج الداخلي الخام لكل من المغرب والجزائر وتونس أعلى بـ 11 مرة من الناتج الداخلي الخام لكل من تشاد موريتانيا ومالي والنيجر، ويشكل النفط حوالي ربع الناتج الداخلي الخام لدول الساحل والصحراء باستثناء ليبيا والجزائر باقي دول الساحل هي دول حديثة من حيث استغلال الثروات البترولية[15].

ويبلغ متوسط الدخل الفردي لدول الساحل 59 في المائة فقط من متوسط دخل إفريقيا جنوب الصحراء مما زاد من هشاشة وضع سكان المنطقة التي يشكل فيها الشباب أقل من عشرين سنة 60 في المائة والبالغين 75 مليون نسمة سنة 2011 والتي يتوقع أن تصل إلى 130,3 سنة 2030 حيث تصل معدل الخصوبة لحوالي 3 في المائة (النيجر 3,9)[16].

ويعاني الساحل من تركز الثروات في المدن الكبرى وفي العواصم ويستقر السكان في المناطق الخصبة رغم محدودية مساحتها على حساب المساحات الكبرى قليلة السكان والجافة مما سرع من وتيرة التمدن وما يرافقه من استمرار للفقر والحرمان، فالثروات التي تحتويها أراضي الساحل لا يستفيد منها إلا الشركات المستغلة والفئات التي تدور في فلكها[17].

وعلى الرغم من هذه الأوضاع الاقتصادية، أصبحت منطقة الساحل منطقة ذات أهمية اقتصادية، كونها تزخر بالثروات المعدنية مثل: الذهب، اليورانيوم، الفوسفات. وباتت ثروتها النفطية عامل جذب كبير لدول العالم إذ تصدر تشاد النفط منذ عام 2003 بما يقارب 200 ألف برميل يومياً. كما أصبحت مالي ثالث منتج أفريقي للذهب بعد جنوب أفريقيا وغانا، وتتميز النيجر بكونها ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد استراليا وكندا. وتعتبر نيجيريا أكبر دولة مصدرة للنفط بحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل واحتياطي يبلغ 36 مليار برميل[18].

إن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الغربية والأوروبية والمتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي، وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الاوروبي،كما تشير الدارسات إلى أن باطن الساحل (التشاد، موريتانيا، النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة[19].

إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية، تشكل منطقة الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء بحيث يمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية قد تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي. وقد أبرم الاتفاق بشأنه بين الدول الثلاث في أبوجا في 3 يوليوز 2009، رغم ما قد يعترض تحقيقه من مخاطر جيوسياسية ترتبط بالوضع الأمني في المنطقة وبالتنافس الدولي على ثرواتها[20].

وبذلك فإن مصادر الطاقة التي تتوفر عليها دول الساحل الإفريقي هي ما جعل دول الاتحاد الاوربي والدول الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية تتسابق عليها من أجل تنفيذ برامجها، فهي أصبحت تشكل أهمية بالغة لهذه الدول لما تتمتع به من موارد خام لم تستغل بعد. وأصبح التنافس حول أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين التزود بالطاقة انشغالا لمختلف القوى الدولية التقليدية منها والصاعدة، خاصة أن هذه الثروات لا تخطع لسيطرة سلطة مركزية قوية.

---

[15] atalas de sahara et sahel, pp 87-94.

[16] «Le Sahel central : au coeur de la tempête», ***Rapport Afrique de Crisis Group***,N°227, 25 juin 2015, p3.

[17] Ibid, p3.

[18] Ibid, p86.

[19] Luis Simon Alexander Mattelaer. Amelia, Op.cit, p9.

[20] Voir : Benjaminn Augé, « le trans saharan Gaz pipeline Mirage ou réelle opportunité ? », note de l' Ifri, programme subsaharienne ifri 2010.

لقد كان الساحل والصحراء على مر التاريخ مركزا للمبادلات والتجارة، واليوم أصبحت الطرق الصحراوية ممرا لتجارة السلاح والمخدرات والمهاجرين حيث يستفيدون من الدعم الذي تقدمه الجزائر وليبيا للسلع، بالإضافة إلى انفلاتها من دفع الحقوق الجمركية. ويطرح هذا الاقتصاد تحديات فعلية، ويجب التمييز بين التهريب المافيوزي traffic mafieux والممارسات غير المهيكلة pratique informelle التي ترتبط بها حياة سكان الحدود، هذه الدينامية والتعاون بين شبكات التهريب المنتشرة بين biens de consomation courante غرب إفريقيا و شمال إفريقيا هي شاهد على اندماج اقتصادي حقيقي لجهتي الصحراء رغم أن هذه المبادلات لا تأثير لها على اقتصاد دول المنطقة[21].

المحور الثاني: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل: إن ما تعانيه دول منطقة الساحل الإفريقي يعكس صور ومستويات التهديدات الأمنية المتعددة والمتشابكة الممتدة من مستوى الفرد إلى الجماعة ،صعودا نحو الدولة كأداة ؛ لذلك كانت محصلة تلك التهديدات الأمنية تهديد أمني متعدد المستويات[22].

وتعتبر منطقة الساحل والصحراء الأفريقية من المناطق التي شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة التي من شأنها الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات، وتأتي هذه التحديات الجديدة على المنطقة في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم. هذه الحالة غير المسبوقة من التطورات الأمنية، هي نتيجة لمجموعة من العوامل يمكن حصرها في ثلاث أبعاد وهي؛ البعد الأول، ويتمثل في الوجود الإرهابي في المنطقة الذي جعل من منطقة الساحل ملاذاً آمناً وقاعدة لعملياته. البعد الثاني، ويتمثل في انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة والمخدرات. والبعد الثالث والأخير، هو الهجرة غير الشرعية، ويتمثل في الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في المنطقة.

1 – التهديدات الإرهابية: على الرغم من عوامل الضعف التي تتسم بها دول الساحل الإفريقي، والتي جعلت غالبيتها تصنف ضمن الدول الفاشلة؛ جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات الأوضاع في دول الشمال الإفريقي خلال العقدين الأخيرين لتضاعف حجم التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول. كما أن هذه التهديدات دفعت المنطقة لتصبح جزءًا من ''قوس الأزمات'' الذي كان يمتد في السابق من أفغانستان مرورًا بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الإفريقي، فقد تحول الساحل الأفريقي إلى فناء خلفي للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تعود أصوله إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والذي انتشر في الصحراء والساحل منذ صيف 2003. وبدأ في استهداف دول المنطقة منذ هذا التاريخ؛ حيث كان لموريتانيا والنيجر النصيب الأكبر من هجمات التنظيم، إضافة إلى الدور المتزايد لجماعة بوكوحرام في تهديد دول المنطقة مثل نيجيريا والكامرون.

إن قيام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي بعدة عمليات من اختطاف الرهائن وتهريب العربات والسجائر والمخدرات والأسلحة دفع البعض إلى اعتبار محفزات هذا التنظيم ذات طبيعة إجرامية أكثر منها دينية أو سياسية، مستدلين بمشاركة أحد قادته[23] و يدعى عبد الكريم الطرقي (نسبة إلى الطوراق) في قمة مهربي المخدرات الكولومبيين المنعقدة في غينيا بيساو سنة 2010،كما أن مخاطر اللاستقرار تزايد بعد سقوط نظام معمر القذافي وفوضى السلاح وعودة المرتزقة بخبرة قتالية عالية، مما عزز قوة تنظيم القاعدة الذي يتعاون مع جماعة بوكوحرام مستفيدا من نقط دعم في المجتمعات المحلية حيث ينسق مع قادة محليين ومهربي المخدرات والسلاح[24]، مستغلا افتقار هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني، حيث لا يوجد في تلك الأقاليم، ما يستدعي حضور أي حكومة. علاوة على

---

21 Judith Scheele, « Trafic ou commerce? Des échanges économiques au Sahara contemporain ». www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/dossiersduceri/trafic-ou-commerce-des-echanges-economiques-au-sahara-contemporain

22 Mehdi Lahlou, «Les migrations irrégulières entre le Maghreb et l`Union Européenne: évolutions récentes », rapport de recherche2005/3, ***institut universitaire européen***, pp1-26, www.carim.org/Publications/CARIM-RR05_03_Lahlou.pdf

23 Laurence aida ammour, « la coopération de securite au maghreb et au sahel : l'ambivalence de l'algerie », ***Bulletin de la sécurité africaine***, une publication de centre des études stratégiques de l'Afrique, N° 18 février 2012, pp1-3.

24 Ibid, p3.

عدم قدرة الحكومات على مراقبة وضبط أراضيها نظرا لشساعة مساحتها وضعف جيوشها وقوات الأمن لديها، فمثلا أغلب الدول لا تتوفر على جيوش قوية ومنظمة ومجهزة، فمالي لديها جيش تعداده حوالي 8200 ألف فرد ومساحتها تزيد عن 1.24 مليون كلم مربع أي أقل من جندي واحد لكل151كلم مربع[25].

أ.محاربة الإرهاب في منطقة الساحل و الصحراء: لقد بدأ الإهتمام السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا يزداد منذ انتهاء الحرب الباردة والإعلان عن ميلاد نظام عالمي جديد، فقد كانت للولايات المتحدة مبادرات وعمليات تدريب لقوات دول إفريقيا وتزويدها بالمعدات لكنها كانت لا تنطلق بهدف محاربة الإرهاب، و إنما ترتبط في معظمها بعمليات حفظ السلام والوقاية من النزاعات ومحاربة التمرد الداخلي وحماية منابع النفط[26].

ونتيجة لتدمير السفارتين الأمريكيتين بكل من طانزانيا وكينيا في 1998 وسعت الولايات المتحدة من تعاونها لمحاربة الإرهاب مع كل من طانزانيا وكينيا وإثيوبيا وأوغندا[27] . وهو التعاون الذي سيتسع ليشمل معظم الدول الإفريقية بعد أحداث 11 شتنبر 2001، حيث أقيمت عدة شراكات مع دول إفريقيا لتعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب. وإذا كان هذا الاهتمام الأمريكي قد تركز بداية في شرق إفريقيا، وخاصة منطقة القرن الإفريقي، فإن وجود نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية في منطقة الصحراء الكبرى، والتي تحولت فيما بعد الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وقيامها بعمليات إرهابية، وعدم اقتصار نشاطها على الجزائر حيث يمتد إلى كل من موريتانيا ومالي وتشاد والنيجر، بل واحتمال ربطها لعلاقات مع جماعات متطرفة أصولية أو ذات نزعات انفصالية في كل المنطقة؛ جعل من منطقة الساحل الرقم الثاني في الحرب على الإرهاب فيما يتعلق بإفريقيا[28]، حيث كثفت الولايات المتحدة دعمها وتعاونها مع دول الساحل ودول المغرب العربي لاحتواء الجماعات المتطرفة وحرمانها من تكوين قواعد للتنظيم والتدريب والتجنيد.

وتعتبر "مبادرة عبر الساحل PAN SAHEL" لسنة 2003 أول مبادرة أمريكية في المنطقة، وخصص لها 6،2 مليون دولار، وهدفها المعلن هو تدريب قوات البلدان المشاركة فيها (موريتانيا ،تشاد،مالي،النيجر) ومساعدتها على حماية ترابها الإقليمي من هجمات وتسلل الجماعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة، لكن اتساع خريطة هذه الصحراء وقاحلتها توضح أن هذا الهدف يصعب تحقيقه بأضعاف هذه القوات المدربة. لذا وسعت الولايات المتحدة منها في مبادرتها الجديدة "مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TRANS- SAHARIAN COUNTER TERRORISME INITIATIVE"، والتي أصبحت تضم المغرب وتونس والجزائر والسينيغال ونيجريا كملاحظين، إضافة إلى الدول الأربع المنخرطة في مبادرة عبر الساحل. وقد تم الرفع من ميزانية المبادرة الجديدة لما بين 120 و 132 مليون دولار لسنة 2005 وما بين 350 و 400 مليون دولار لتغطي السنوات الخمس لما بعد سنة 2005، وهو ما يعني إمكانية تدريب عدد أكبر من القوات و توفير وسائل ومعدات المراقبة و الحراسة[29]. وتتميز هذه المبادرة الجديدة بوضعها لإستراتجية متعددة الأبعاد وبأوجه متعددة تهدف للانتصار على الجماعات الإرهابية بتقوية القدرات الإقليمية على محاربة الإرهاب والرفع من التعاون بين القوات الأمريكية وقوات هذه الدول، وتهدف كذلك إلى دعم التنمية الاقتصادية والحكامة والتعليم والمؤسسات الحرة والديمقراطية [30].

---

25 Voir : « Deux ans après l'opération Serval, où en est l'armée malienne? ». www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=mali

26 « Islamist terrorism in the sahel : fact or fiction ? », crisis group, ***Africa report*** N° 92, 31 march 2005, p28.

27 « More than humanitarianism , a strategic US approach toward Africa», ***independent task force***, report N° 5, 2006, council on foreign relations.

28 Voir: « Islamist terrorisme in the sahel : fact or fiction ? », op.cit, p30.

29 Ibid, p6.

30 M, Henry.Crumpton « contre –terrorisme : les EU félicitent les pays africains pour leur efforts ». www.usinfo.state.gove /fr/archives/2006

وقد قامت الولايات المتحدة بمناورات عسكرية مشتركة مع دول المنطقة إبتداء من 6 يونيو 2005 وعلى مدار ثلاثة أسابيع، وتهدف إلى التدريب على مكافحة الإرهاب. وأطلق على هذه العملية إسم فلينتلوك 2005 شملت خمس دول عربية وإفريقية هي: مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا والجزائر، وتزامن مع مناورات أخرى شملت أربع دول هي السينيغال والمغرب وتونس ونيجيريا[31] .

وبهدف تعزيز التنسيق والتعاون العسكري بين أمريكا ودول المغرب العربي والساحل، تم عقد لقاء بقيت أشغاله سرية بين رؤساء أركان الحرب لثمان دول (تشاد، المغرب، مالي، موريتانيا، نيجيريا، السنيغال، تونس، والجزائر) والقيادة الأوربية للجيش الأمريكي (UE-EUCOM) في شتوتغارت بمقر هذه الأخيرة، وذلك بتاريخ 23-24 مارس 2004. وشاركت الولايات المتحدة بطريقة غير مباشرة في شهر مارس 2004 في عملية عسكرية قامت بها أربع دول من الساحل (مالي، النيجر، تشاد، الجزائر) ضد الجماعة السلفية للدعوة والقتال[32]. و رغم أهمية هذه العمليات إلا أنها سيف ذو حدين، فهي وإن كانت تعمل على تقزيم هامش المناورة والحركة لدى هذه الجماعات الإرهابية، إلا أنها تعتبر عاملا مساعدا على زيادة عدد المجندين والمتطوعين في صفوفها بدعوى محاربة الصليبيين الذين يعيدون غزو شمال إفريقيا وبلدان الساحل المسلمة. وهو ما يوجب على دول المنطقة توحيد جهودها في حربها على الإرهاب بعيدا عن التدخل المباشر للدول الغربية، وذلك حتى تستطيع القضاء على هذه الجماعات الإرهابية، وطبعا يجب أن يتم ذلك في إطار مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار جميع أسباب الظاهرة ومسبباتها.

ب – تنظيم الدولة الإسلامية الخطر القادم من الشرق: لقد أصبح الوضع الجهادي أكثر تعقيدا مع بروز الدولة الإسلامية في العراق والشام، وطموح قيادته في مد مشروعها بحيث يتجاوز حدود المشرق العربي إلى المغرب العربي، مستغلا وجود حواضن يمكن توظيفها في التحرك نحو الساحة المغاربية لتوافر إمكانية التفاعل إيديولوجيا وعملياتيا ولوجستيا وتنظيميا، أي الأرضية الإيديولوجية في بلدان المغرب العربي حيث تتواجد جماعات متطرفة قريبة من ايديولوجية داعش، كما تعتبر دول المغرب العربي من أهم الدول المصدرة للمقاتلين منذ الاحتلال السوفياتي لأفغانستان وبعد احتلال أمريكا للعراق، وهو الوضع الذي استغله داعش في إستقطاب جهاديين من دول المغرب العربي للقتال في سوريا والعراق في صفوفه منذ عام 2011. وتقدر الأمم المتحدة أعدادهم بحوالي 300 مقاتل تونسي، و1200 مغربي، و170 جزائري[33]. فقد أقام الإرهابيون والكيانات الإرهابية شبكات دولية تمتد عبر عدة دول ينقل من خلالها المقاتلون الإرهابيون والموارد اللازمة لدعمهم جيئة وذهابا[34]، مما أسس لعلاقة متعددة الجوانب: علاقة إيديولوجية، وعلاقة رفاق السلاح، وعلاقات عامة وشخصية، وأهداف وطموحات مشتركة؛ انعكس آثارها في نقل الخبرة التي طبقت في سوريا والعراق إلى تونس وإلى ليبيا وإلى الجزائر، نتيجة لعودة المقاتلين إلى بلادهم. وليس أدل على ذلك من المعارك التي فتحوها في بنغازي ودرنا، وفي تونس وفي الجزائر وفي مالي وفي مصر. وقد شكل البعدين الإيديولوجي والعملياتي مكونين هامين يعول عليهما تنظيم داعش في إدارة معركته في الساحة المغاربية[35].

وتنبني إستراتجية التنظيم على السعي إلى توفير التمويل والمقاتلين بشكل فعال، إضافة إلى خلق حالة من التعبئة في أوساط الجهاديين في المنطقة من أجل مناصرة التنظيم، وتقديم الدعم المعنوي له في مواجهة التحالف الدولي الذي بدأ يتشكل لوقف تقدمه، وهو ما سوف يستفيد منه التنظيم على المدى القصير. أما على المدى البعيد، فإن التنظيم من خلال هذا التأييد سيحظى بنفوذ واسع في المنطقة، يمكن أن

---

[31] أنظر: "حروب الاستئصال في الصحاري و البحار" (الشابكة، **موقع جريدة المستقبل**: www.almostgbal.com، العدد 1969، 2005/07/06).

[32] Voir :Pierre Abromovici, « activisme militaire de Washington en Afrique », ***le monde diplomatique***, juillet 2004 pp14-15.

[33] أنظر: رسالة مؤرخة في 13 ماي 2015 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 بشأن مكافحة الإرهاب، رقم S/2015/ 338، ص 12. www.un.org/en/sc/ctc/docs/2015/N1514127_AR.pdf

[34] ن.م، ص7.

[35] أنظر: يحي اليحياوي،"عن دامس فرع داعش بالمغرب العربي" (الشابكة، **موقع الجزيرة نت**: www.aljazeera.net، 2015/03/24).

يستخدمه في المستقبل في حالة دخوله في صراع مع العديد من الأنظمة السياسية في المنطقة، وهو ما سوف يحوله إلى خطر عابر للحدود خلال المرحلة القادمة.

هذا الوضع ساهم في تشكل نوع من "الحزام الجهادي" في المنطقة، بشكل يمكن أن يهدد كل الأنظمة السياسية إذا ما استمر تمدد "داعش" داخل المنطقة بهذه الصورة الحالية، لا سيما أنه سيشجع التنظيمات الجهادية الموالية له، على تكثيف هجماتها ضد الدول التى تقيم فيها، من أجل إسقاط الأنظمة. ما سوف يدعم من احتمالات اندلاع موجة جديدة من العنف، خاصة أن غالبية تلك التنظيمات سوف تسعى إلى الالتزام بتوجهاته العنيفة باعتباره التنظيم الأكثر قدرة على تنفيذ أهدافه، لاسيما بعد إعلانه قيام "الخلافة الإسلامية".

2 – الجريمة المنظمة وتجارة السلاح و المخدرات: تعتبر إفريقيا عموما ومنطقة الساحل على وجه الخصوص مرتعا لانتشار الاسلحة منذ عدة عقود بفعل الصراعات والحروب التي شهدتها المنطقة[36]، وأدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام معمر القذافي إلى تغذية مناطق الصراع وتأزيم مناطق التوتر في المنطقة، حيث بدأ هذا الانتشار عن طريق تجار مدنيين ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه، منها ما ترعاه عشائر ومنها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة. وتنشط هذه الشبكات والجماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على أربعة آلاف كلم، وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرين في مسالك الصحاري وعارفين بتضاريسها. الأمر الذي سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي ونيجيريا والسودان وإفريقيا الوسطى وتونس والجزائر وغيرها. وتزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلاشى فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا، بل وتجد ليبيا نفسها في استقطابات سياسية وعسكرية وأمنية تمنعها من السيطرة على حدودها وعلى نشاط شبكات التهريب. وقد وصل السلاح الليبي المهرب إلى 14 دولة حسب بعض التقارير[37] التي تؤكد أيضا على أن هذا السلاح المهرب يقدر بملايين القطع. فيما يقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدد قطع السلاح في أفريقيا ب 100 مليون قطعة[38]، ويبقى انتشار السلاح الليبي في إفريقيا تحديا أمنيا خطيرا يجعل إفريقيا جنوب الصحراء تحت شبح التهديد لفترة زمنية مقبلة.

وتعكس الديناميات الحالية للاتجار بالأسلحة إلى ليبيا نشاط بعض الشبكات والتحالفات التي نشأت أثناء الثورة وبعدها للحصول على صفقات أسلحة. وفي نفس الوقت تعمل بعض البلدان الخليجية والأفريقية من أجل دعم أطراف فاعلة مسلحة بعينها. ويحتمل أن عمليات النقل الجارية حاليا في ليبيا تسهم في إحداث مزيد من انتشار الاسلحة العسكرية داخل البلد وخارجها، وهو أمر لا يزال حتى الآن يشكل تحديا كبيرا لبلدان أخرى في المنطقة، ولاسيما من منظور الإرهاب[39]. فبيع الأسلحة في السوق السوداء المدنية تجارة تدر على أصحابها مداخل باهضة، فقد أقيمت عدد من المتاجر لبيع الأسلحة الصغيرة علنا في ليبيا، ويتم عرض إعلانات على مواقع التواصل الاجتماعي لبيع الاسلحة. وتعمل الأمم المتحدة عبر خبرائها على رصد وتتبع مسار السلاح الليبي في المنطقة مستعينة في ذلك بالمعلومات التي تزودها بها دول المنطقة التي تحتجز قطع السلاح المهرب، وأحيانا لا تجد تجاوبا من قبل بعض الدول كما هو الشان بالنسبة للجزائر[40].

ولفهم طريقة انتشار الأسلحة الليبية وتهريبها، من اللازم التأكيد على أن عمليات نقل العتاد العسكري داخل ليبيا، بدأت بواسطة معاملات تجارية يبرمها المدنيون لشراء ترسانة القذافي في ظل استمرار حالة الفوضى التي تعم ليبيا، قبل أن تتطور مظاهر الانتشار لتصل مرحلة استولت فيها جماعات مسلحة على المخزونات الحكومية بالقوة، حتى أصبح البارود الليبي متاحًا للجميع بعد سقوط الدولة؛ وهو الأمر الذي جعل من هذا السلاح خطرًا يهدد بنسبة كبيرة دول الجوار، ويجعل ليبيا في مهب ريح لا يمكن التكهن بعواقبها أو إلى أين ستمضي ببلد عصفت

---

[36] «Trafic d'armes à feu en Afrique de l'Ouest ».
www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTAWestAfrica/West_Africa_TOC_FIREARMS_FR.pdf

[37] رسالة مؤرخة 15 شباط/فبراير 2014 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار الأمم المتحدة1973/ 2011، الوثيقة رقم S/2014/106*.

[38] Conférence ministérielle sur le commerce des armes légères, Genève, le 12 septembre 2008.

[39] أنظر رسالة مؤرخة في 23 فبراير 2015 من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 1973 (2011) موجهة إلى رئيس مجلس الأمن S/2015/ 128، ص37.

[40] ن.م.

به أحلام الثورة، خاصة بعد انفلات العقد المناطقي والعشائري؛ حيث إن سقوط القذافي كان بمثابة الشرارة لحرب قبلية وأحيانًا إثنية كما هو حاصل بين قبيلة التبو وقبائل أولاد أسليمان العربية في الصحراء المتاخمة للحدود الجنوبية مع تشاد[41].

وتواجه عدة بلدان في منطقة الساحل، عمليات تمرد عنيفة انطلاقًا من ليبيا، ويشكِّل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، مراكز رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة جرَّاء تنقل الأسلحة غير المشروع الذي بات يشكِّل أكبر تحد لسلطات المنطقة، كما تمثل عمليات الاختطاف وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهديدات وتحديات هائلة للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة وخاصة مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، وتسهم عائدات هذه الأنشطة في تعزيز القدرة الاقتصادية للمشترين الراغبين من جماعات انفصالية وحركات متطرفة، كما أن السكان في هذه المناطق أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس للتمرد، وإنما للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنتشرة بكثرة[42].

لقد أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة. وتشير الدراسات المهتمة[43] إلى أنّ نحو 25 في المائة سنة 2007 و 13 في المائة سنة 2009 من الكوكايين الذي وصل إلى أوربا مر عبر دول افريقيا الغربية بقيمة إجمالية 800 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 0,2 من الناتج الداخلي الخام لدول غرب ووسط إفريقيا في سنة 2009. وعموما فإن تجارة التهريب تدر مداخل كبيرة قد تفوق الناتج الداخلي الخام لبعض دول المنطقة[44]، إضافة إلى ذلك فإن تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة.

أصبح الساحل منطقة لتهريب المخدرات من خلال بارونات المخدرات الامريكولاتينيين بعد الحصار الذي عرفه نشاطهم في أمريكا الشمالية والجنوبية[45]، فطريق الهروين والكوكايين أصبحت تمر عبر دول الساحل، وهو ما خلق أسواق جديدة وطنية ودولية من طرف مهربي المخدرات، حيث يلجأ المهربين إلى حماية الجماعة الإرهابية لتأمين طرق التهريب لمعرفتهم بتضاريس المنطقة وجغرافيتها.

بذلك انتقلت التهديدات الأمنية المرافقة لتجارة المخدرات من قارتي أمريكا نحو قارة إفريقيا، وتحديدًا إلى منطقة غرب إفريقيا ونحو امتداداتها الجغرافية؛ شمالا نحو دول المغرب العربي، وشرقًا نحو التشاد ومصر، وجنوباً نحو إفريقيا الجنوبية. و هنالك طريق آخر قادم من أفغانستان عبر ممرات الخليج العربي ليصل إلى كينيا ثم إثيوبيا فالسنغال. أما عن العلاقة الثنائية التي تجمع تجارة المخدرات بالجماعات الإرهابية، نجد تنظيم القاعدة في أفغانستان إلى جانب حركة طالبان، وذلك باستعمال العائدات المالية لتمويل العمليات الإرهابية، كما أن تنظيم القاعدة مثل غيره من الجماعات المسلحة في شمال مالي سعى في بعض الأحيان إلى فرض رسوم عبور على مهربي المخدرات أو قدم الحماية لقوافل التهريب[46].

وتعتبر أجهزة الاستعلامات الغربية أن الجنوب الغربي لليبيا (منطقة فزان) وبحيرة التشاد (وتضم الحدود بين تشاد والكاميرون ونيجيريا والنيجر) كأهم مراكز الجهاد تعرف انتشار واسع لأنشطة التجارة غير المشروعة. فالنيجر التي تتوسط هذه المنطقة تعتبر الممر الرئيسي للتهريب؛ أولا بسبب موقعها، وثانيا بسبب الفقر وضعف المؤسسات العامة، وكذلك بسبب العمليات العسكرية في مالي التي دفعت بالمهربين الى البحث عن ممرات بديلة[47].

---

[41] Ismaël Maazaz « Turbulences en Libye Méridionale: Une menace majeure pour le bassin sahélien », note d'analyse ***Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité***, Bruxelles, 7 août 2014, p4.

[42] أنظر رسالة مؤرخة في 23 فبراير 2015 من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 2011/1973 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن S/2015/ 128.

[43] Georges Berghezan, « Panorama du trafic de cocaïne En Afrique de l'Ouest » ***Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix et la Sécurité***, Bruxelles, 2012, p6.

[44] Rapport ONUDC, fèvrier 2013, p6.

[45] Laurence AIDA AMMOUR, « Flux, Réseaux et Circuits de la criminalité organisée au Sahara-sahel et en Afrique de l'Ouest », ***Institut de Recherches Stratégiques de l'école militaire (IRSEM)***, Paris, Cahiers du Cerem Spécial Sahel, N° 12, décembre 2009, p4.

[46] ولفر لاخر،" الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل"، (الشابكة، **موقع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**:www.carnegieendowment.org ، شتنبر 2012) صص7-9.

[47] «Le Sahel central : au coeur de la tempête ». Rapport Afrique de Crisis Group, N°227, 25 juin 2015 p1.

لقد كانت أعمال اللصوصية والعنف الطائفي والهجمات العشوائية التي تشنها الجماعات المتطرفة، والانتقام من الجماعات المسلحة لاشتباه في عملاتها لجماعة معادية، بمثابة الأخطار الكبرى التي تعرضِ المدنيين للعنف البدني، وقد أدت إلى زيادة مستوى الإصابات في صفو المدنيين[48]، مما قد يدفع بهم إلى مغادرة بلدانهم والنزوح أو الهجرة إلى مناطق أكثر أمنا.

البعد الثالث: الهجرة غير الشرعية: تعتبر الهجرة غير الشرعية بأنها الدخول غير الشرعي لأجانب من دولهم الأصلية برا وبحرا وجوا إلى دولة أخرى، بما فيها مناطق العبور، وحددت المادة 2 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 الهجرة غير المنظمة بأنها وجود االمهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله في وضع يتنافى و القوانين والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية الأطراف أو التشريعات الوطنية. وحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فأن الهجرة غَير الشرعية، تعني عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المستقبلة[49].

أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى أن المهاجر غير الشرعي بقولها[50] أنه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول والإقامة أو العمل في بلد ما، ويشمل هذا:

–الأفراد الذين ليس لديهم وثائق قانونية للدخول إلى الدولة (دولة الاستقبال ولكن استطاعوا الدخول سرا، حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يكون هذا الدخول عبر إحدى الطرق التالية :برا، بحرا، وجوا).

–الشخص الذي تمكن من دخول البلد باستخدام الوسائل الاحتيالية والنصب والتزوير للمستندات التي بحوزته التزوير يستهدف بالأساس وثيقة أسرار والهوية و المهاجرين في أوضاع غيرَ نظامية.

وفي العقدين الأخيرين تعقدت مشكلة الهجرة السرية أكثر فأكثر، حيث أن أعداداً غير محدودة من المهاجرين السريين الأفارقة اتبعوا المغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية، عبر قوارب الصيادين. وشجع هذا الطريق المزيد من الأمواج البشرية للقدوم نحو شواطئ الجزائر وتونس والمغرب رغم صعوبة الوضع ومخاطر الطريق الطويلة، فمثلا المهاجر السينغالي يقطع 3000 كلم مرورا بإكذز وتمنراست ليصل إلى الشمال الجزائري أو المغربي أو عبر طريق إكذز سبها وصولا إلى السواحل الليبية[51] الذي يبقى الممر المفضل بفعل الانتعاش الاقتصادي الذي تعرفه مدنه.

ومنذ سنة 2006 عرف محور السنغال موريتانيا المغرب انتعاشا بفضل الطريق عبر الصحراوي طنجة– نواديبو– نواكشوط– دكار، وبفعل طرق الأمل route d'espoire الرابط بين مالي ونواكشوط. هذه الشبكة من الطرق رابطة بين موريتانيا وخليج غينيا ومالي ومضيق جبل طارق عبر طنجة[52]، إلا أن المرور عبر ليبيا يبقى هو الطريق المفضل بعد سقوط نظام القذافي حيث يقدر عدد المهاجرين بعشرات الآلاف و يلقى عدد كبير منهم حتفه في عرض البحر الأبيض المتوسط قبل بلوغهم السواحل الأوربية [53].

ولكن الصورة الحديثة التي واكبت موجات الهجرة الغير شرعية هو أخذها للعنصر النسوي، وهو ما زاد من مستوى التعقيدات والتهديدات الأمنية لتلك الظاهرة . ونقصد هنا نشاط الشبكات الإجرامية الوطنية وعبر الوطنية من خلال شبكات الدعارة وتهريب المهاجرين السريين. فالصورة أخذت أبعاداً وتهديدات أمنية لا يمكن التوقف عندها، حيث تقوم العائلات الإفريقية باستثمار لتأمين رحلات بناتهن عبر الصحراء الكبرى[54] وصولا إلى منطقة الساحل الإفريقي، ومن بعدها إلى منطقة المغرب العربي شمالا فأوروبا. والأسباب التي تدفع المهاجر نحو ذلك،

---

[48] تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي عملا بقرار مجلس الأمن رقم 2227 – 2015، 732 /S/2015، ص6.

[49] المادة 3 من برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

[50] « Termes clés de la migration ». www.iom.int/fr/termes-cles-de-la-migration

[51] Voir Hein de Haas, « Migration irrégulière d'Afrique Occidentale en Afrique du Nord et en Union européenne : Une vue d'ensemble des tendances générales », ***Série migration Research de l' OIM***, N°32, Organisation internationale pour les migrations, 2008, p17.

[52] Atlas de sahel, p137.

[53] « Le Sahel central : au coeur de la tempête »,Rapport Afrique de Crisis Group, N°227, 25 juin 2015, p2.

[54] Voir : l'intervention de Honore Mimche et autres « la féminisation des migration clandestine en Afrique noir », présenté au colloque : « mobilité au féminin », tanger 15-19 novembre 2005.
www.rajfire.free.fr/IMG/pdf/feminisation_migrations_afrique.pdf

قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو كل ذلك[55]، فسعي الفرد أو الجماعات إلى ذلك مرتبط بتحقيق أمنهم الكلي الاقتصادي الإنساني والاجتماعي والثقافي عبر الهجرة؛ وذلك باللجوء إلى التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية لتأمين وثائق سفر مزورة و تأشيرات المرور المزورة أيضاً و حتى العملات الصعبة. وتظهر التحديات من خلال نوعية المقاربات الأمنية التي يمكن اللجوء إليها أو استعمالها لمواجهة هذا النوع الجديد من التهديدات الأمنية، سواء في الدول الأصلية أو دول العبور أو دول الاستقبال، خاصة أن للهجرة غير الشرعية ارتباطات بعمل المنظمات الإجرامية عبر الوطنية، والتي تهدد بدورها الاقتصاد والفرد، في ظل إمكانية استغلال المهاجرين السريين أو حتى الاختلاط بهم من قبل الجماعات الإرهابية وتجنيدهم لحسابها حتى من قبل التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية، واضطرار بعضهم إلى المتاجرة بالمخدرات ليتمكنوا من تمويل رحلاتهم، بالإضافة إلى التهديدات الصحية التي ترتبط بإمكانية نقل الأمراض أو عن طريق ممارسة الدعارة، علاوة على الإشكاليات القانونية المتعلقة بمنح الجنسية للاطفال الذين يزدادون في طرق الهجرة خاصة المنحدرين من امهات تأخذ دولهم بمعيار الاقليمية في منح جنسيتها.

هذا دون أن نغفل الممارسات التي يلجأ إليها المهاجرون السريون من قبيل تزوير العملة والوثائق الرسمية، خاصة عند بقائهم فوق أراضي دول العبور، إضافة إلى تبني أسلوب الجريمة المنظمة وشبكات دعارة ومخدرا ت وأقراص مهلوسة ومتاجرة غير مشروعة وتزوير العملة خاصة منها اليورو[56].

4 – العجز البنيوي والوظيفي للدولة: لقد فشلت الحكومات التي تولت قيادة الدول الحديثة النشأة بعد التقسيم الاستعماري لإفريقيا في تحقيق سلطتها على أراضيها، وخلق توليفة اجتماعية مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات، وتوفير ضمانات المساواة للجميع[57]، وتوفير الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية. هذا الفشل هو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية حيث لا وجود لانتماء وطني لدى سكان الساحل، فالانتماء والولاء هو للقبيلة والعرق والاثنية، وهو ما يكرسه السياسيون بمحابة اثنياتهم وقبائلهم. وكذلك هو نتيجة التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراع الحدود البينية الأنثربولوجية للمجتمعات المحلية، فجعل المجموعات العرقية منفصلة ومفككة مما أدى إلى توتر دائم في الإقليم وأضعف من سيادة الدول في الساحل الإفريقي. كما أنه جاء نتيجة غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية[58].

إن ضعف نموذج بناء الدولة في أفريقيا عموماً، وفي دول الساحل الأفريقي خصوصاً، شجع بالضرورة على صعود لاعبين من غير الدول، تحركوا لسد الفراغ الأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي تركته دول الساحل الضعيفة، خاصة في المناطق الحدودية التي تم اختراقها بشكل كبير من قبل الجماعات الإرهابية[59] مثل "جماعة بوكوحرام" التي انطلقت من نيجيريا واستطاعت أن تخترق الدول المجاورة لها كالكامرون وتشاد. وقد تداخلت هذه المخاطر بالتهديدات النابعة من موجات الهجرة غير الشرعية، والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية، لتشكل سمة لمنطقة الساحل الأفريقي أو ما يسمى بقوس الأزمات.

---

[55] Maxime Tandonnet, ***Migrations: La Nouvelle Vague Questions Contemporaines*** (Paris : L`Harmattan,2003), p6.

[56] Élie Goldschmidt, « Migrants congolais en route vers l'Europe ».
www.cairn.info/revue-les-temps-modernes-2002-4-page-208.htm

[57] Mehdi Taje, « les vulérabilités du sahel », lettre du CEREM no.12,mai 2009, in :
htto://cerems.defense.gouv.fr/etudes/publicatio/lettre%20du%20cerem/lettre-CEREM_12.pdf

[58] Gérard-François DUMONT, « La géopolitique des populations du Sahel ».
www.diploweb.com/La-geopolitique-des-populations-du.html

[59] الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة– نموذج مالي"، ***المستقبل العربي*** (بيروت: العدد 422، أبريل 2014) ص63.

تتسم دول القارة الأفريقية بأن نظم الحكم في غالبيتها عبارة عن أنظمة تستعصي على التصنيف، حيث يصعب أحياناً التمييز بين نظم الحكم العسكرية والمدنية. ففي ما بين سنة 1960 وسنة 2013 شهدت الدول الإفريقية أزيد من 80 انقلابا[60]. ولابد من الإشارة هنا إلى أنه في الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول الأفريقية في إدماج الجماعات والقبائل المتنوعة داخل مكون الدولة، فشل البعض الآخر خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحدودة. وبالاضافة إلى ذلك، تتسم تلك الدول بالصراع على السلطة والثروة بين فئات معينة دون غيرها من الجماعات الأخرى، خاصة تلك التي لم تبد تأييدا للنظام الحاكم وسعت إلى معارضته وحتى الدخول معه في صراع مسلح. ففي مالي مثلا، ونتيجة لتهميش بعض المناطق وكبر مساحتها الجغرافية، ظهرت عدة جبهات عسكرية وسياسية تطالب بحقوق سكان المنطقة. ومن هذه الجبهات حركة الطوارق للمقاومة، والحركة الشعبية لأزواد، والجبهة الإسلامية العربية لأزواد، حيث شكلت هذه الحركات أزمة حقيقية للحكومة المركزية في مالي.

إن مجمل التهديدات الأمنية التي تمت الإشارة إليها أعلاه، والتي تسم منطقة الساحل وتصنف دولها ضمن خانة الدول الفاشلة أو المهددة بالفشل، تلقي بظلالها على المحيط الإقليمي لدول الساحل خاصة الدول القريبة جغرافيا، وعلى رأسها دول المغرب العربي التي كانت تاريخيا مرتبطة بأواصر التجارة والقرابة والمصاهرة مع الساحل. وقد حاول الاستعمار الأجنبي قطع هذه الأواصر وعزل المنطقة عن عمقها الاستراتجي وعن جذورها، لكن هذه المخاطر التي يحملها هذا الوضع يحتم عليها إعادة إحياء الروابط التاريخية التي جمعتها بالعمق الإفريقي من خلال منطقة الساحل.

المحور الثالث: تعاطي الدبلوماسية المغربية مع الوضع في الساحل: حاولت الدول المغاربية منذ الاستقلال تعزيز علاقتها مع الدول الإفريقية فالمغرب الذي كان منشغلا باستكمال وحدته الترابية واسترجاع أقاليمه الجنوبية، ومركزا على علاقته مع فرنسا والدول الغربية. كانت تربطه علاقات خاصة بكل من السنغال وساحل العاج والكابون والزايير، فيما كان شبه غائب عن باقي العواصم الإفريقية، فخلال سنوات السبعينات والثمانينات كانت علاقته التجارية مع الدول الإفريقية الأخرى ضعيفة رغم أنه كان يطمح إلى أن يصبح جسرا بين إفريقيا والمتوسط. هذا في الوقت الذي كانت الجزائر تتبنى سياسة مختلفة فهي تدعم حركات التحرر الوطني وتعزز علاقات التعاون والتواصل؛ ففي ما بين سنتي 1963 و1976 عقدة 16 اتفاقية تعاون ثقافي وعلمي مع الدول الإفريقية الفرنكوفونية، و21 اتفاقية للنقل والتواصل وأزيد من 40 اتفاقية تجارية(رغم محدودية نتائجها)[61].

ومنذ اعتلاء الملك محمد السادس لسدة الحكم انتهج المغرب سياسة اقتصادية هجومية مدعومة بالديبلوماسة اتجاه افريقيا، ففي سنة 1998 تم إبرام 20 اتفاقا للتعاون مقابل 88 للفترة بين 1972 و1985. نتج عن هذه السياسة ارتفاع مبادلات المغرب مع جيرانه الأفارقة من 533 مليون دولار إلى حوالي 3 مليار دولار في الفترة مابين سنة 1998 و2008 أي بزيادة بنسبة 4,63 في المائة[62]. فالشركاء الأفارقة يفضلون القرب الثقافي والروحي والجغرافي والاقتصادي، وهو النموذج الذي يقدمه المغرب.

وترتكز الإستراتيجية المغربية بإفريقيا على أسس مختلفة، خاصة منها دعم التنمية المستدامة وتطوير المهارات البشرية وإشراك القطاع الخاص، وكذا الفاعلين الجدد في نقل المعرفة وتبادل الخبرات. ومن أجل تحقيق ذلك، تستند هذه الاستراتيجية على الانفتاح التجاري والتعاون وتشجيع الاستثمارات. فقد أصبح المغرب، خلال بضع سنوات، ثاني أكبر مستثمر في القارة بعد جنوب إفريقيا، حيث يطمح المغرب الذي يقع في مفترق طرق الأسواق العالمية، إلى أن يصبح منصة إقليمية موجهة نحو إفريقيا. فبالإضافة لعلاقاته المتميزة مع شركائه الأفارقة، يتوفر المغرب على مزايا قل نظيرها تحسين مناخ الأعمال وصورة البلد مما جعل منه نموذجا لدول جنوب الصحراء بالنظر لتجربته الرائدة في ميادين حيوية من قبيل تحديث الدولة وإرساء مبادئ الحكامة الجيدة ووضع إستراتيجيات قطاعية وإنجاز مشاريع ضخمة في مجال البنية التحتية63. بالإضافة إلى تجربته في إصلاح الحقل الديني وإستراتجيته الإستباقية في محاربة الإرهاب والتصدي لمخططاته.

---

[60] Voir : Jean-Jacques Wondo Omanyundu « Coups d'État et militarocratie en Afrique post-indépendance ». www.desc-wondo.org/fr/coups-detat-et-militarocratie-en-afrique-post-independance-jj-wondo/#sthash.aeJxehqw.dpuf

[61] « un atlas de sahara –sahel … », op.cit, p116.

[62] Ibid, p117.

[63] أنظر: ***مجلة المالية*** (الرباط: وزارة الاقتصاد و المالية، العدد، 28 غشت 2015) صص4-5.

وتعرف دول المغرب العربي تماسا مع التحديات الأمنية الكبرى التي يطرحها موقعها الجغرافي الذي يؤدي بالضرورة إلى توسيع مساحة تفاعل دول المنطقة خارج الإطار المغاربي؛ وذلك بالنظر إلى التحديات الأمنية التي صارت حاضرة في أطراف المنظومة المغاربية، وعلى رأسها المشاكل الأمنية في مالي ومنطقة الساحل والصحراء، وتداعيات الوضع العسكري في ليبيا. و هو سياق موسوم بالتضارب في الرؤى السياسية لمعالجة الإشكالات الأمنية بالمنطقة؛ مما يحتم على المغرب امتلاك إستراتجية أمنية للتعامل مع الوضع في الساحل في ظل الاستقطاب الحاد إقليميا ودوليا، حيث تبقى أهم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية المغربية في منطقة الساحل هو الدور الذي تلعبه الجزائر إقليميا والتي ترفض وجود أي تأثير للمغرب وحتى المشاركة في المبادرات التي يكون المغرب عضوا بها. و تعمل على تقديم نفسها بأنها ذات خبرة وتجربة ناجحة في محاربة الارهاب رغم انها فشلت في القضاء عليه على أراضيها خلال عقدين من الزمن[64]، رغم أنها لا تحظى بثقة دول الساحل التي تنظر للإرهاب كإنتاج جزائري حيث أغلب زعماء تنظيم القاعدة في الغرب الإسلامي جزائريين، كما يرون أن المخابرات الجزائرية قامت بدور في إنشاء وفي تصدير الإرهاب إلى بلدانهم. هذا بالإضافة إلى الدعم الذي قدمته الجزائر للطوارق في مالي والنيجر لمواجهة النفوذ الليبي، ويقتصر النفوذ الجزائر على الطاقة والأمن على عكس المغرب الذي ينوع من إستثماراته بالمنطقة [65].

وتستمر التحديات الأمنية في المغرب العربي في الضغط من أجل توالد تجمعات وكيانات سياسية لمواجهة القضايا الأمنية؛ حيث عرف عام 2014 متغيرًا مهمًّا يمس منطقة المغرب العربي وحزامها الجغرافي، ببروز وافد جديد بعيدًا عن عضوية كبار اللاعبين في المغرب العربي (الجزائر والمغرب)؛ حيث قرر رؤساء خمس دول (موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد) المجتمعة في موريتانيا يوم 16 من فبراير/شباط 2014 إنشاء تجمع الساحل الخماسي؛ الذي سمي ''مجموعة الدول الخمس في الساحل''، بأجندة تتضمن بعدًا أمنيا في منطقة صارت تعرف انتشارًا للمجموعات الجهادية في الجنوب الليبي وشمال التشاد والنيجر وشرق مالي. هذا التجمع الذي قد ينظر إليه بديلا عن التجمعات الأخرى، خاصة تجمع دول الساحل والصحراء المصطلح عليه (سين صاد) المؤسس في أوائل فبراير/شباط 1998 والذي يعتبر أوسع تجمع لدول المنطقة، فهو يضم 28 دولة وحوالي نصف سكان القارة الأفريقية. والأهم أن أعضاءه اتفقوا على تعزيز العمل المشترك في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وتؤكد المعاهدة المنشئة على أن من أهدافه إقامة اتحاد اقتصادي شامل، ومخطط تنموي متكامل، وإزالة العوائق أمام حركة الأشخاص، ورأس المال، وحريات الإقامة والعمل والتملك، وتدفق التجارة والخدمات، وتشجيع وسائل النقل والاتصالات.

ومن هنا اعتمدت الدورة الاستثنائية لقمة رؤساء دول وحكومات التجمع في 17 فبراير/شباط 2013 بالعاصمة التشادية إنجمينا معاهدة جديدة للمنظمة، ومجموعة من النصوص المتعلقة بالنظام الداخلي لقمة رؤساء دول وحكومات التجمع والنظام الداخلي للمجلس التنفيذي والنظام المالي. واعتبر ذلك ولادة جديدة لتجمع دول الساحل والصحراء يمكن للمغرب أن يكون قائدا لها باعتبار هذا التجمع هو الإطار القادر على تجاوز إشكالات المنطقة الأمنية والسياسية بغية قطع الطريق أمام المشاريع المحلية والأجنبية في المنطقة التي تؤدي إلى مزيد من التهميش للأجندة المغربية في المنطقة، خصوصا وأن المنطقة مرشحة لظهور المزيد من الأزمات واستقطاب نشاط الجماعات الإرهابية المختلفة.

وبالتالي فإن أي رؤية مغربية أو أجنبية لايجاد حل للأزمة في مالي ومنطقة الساحل عموما لابد أن تقوم على العناصر التالية:

1- الإقرار بأن التهديدات، وإن اختلفت حدتها من دولة لأخرى، هي تهديدات مشتركة. وأن الحل ينبغي أن يكون إقليما وبعيدا عن التدخل العسكري الأجنبي الذي يذكي الصراعات والنزاعات المحلية ويكون مبررا لانتعاش نشاط الجماعات المتطرفة، وأن يقتصر هذا الدور الاجنبي على الدعم المادي و اللوجيستكي.
2- تبني سياسة تجمع بين الاستباقية –الوقاية– والحماية ضد الكوارث المحتملة من فشل الدول والحروب الداخلية و"الإرهاب"، وذلك عن طريق تمكين دول المنطقة من تحقيق شروط التنمية ومن الاستفادة من ثرواتها وتحقيق عدالة توزيعية تشمل جميع المناطق والفئات.

[64] Laurenc Aida ammour, op.cit, pp4-6.

[65] Ibid, pp4-6.

3- الإقرار بأن المخرج من الوضع المتأزم بمنطقة الساحل هو بناء دولة وطنية قائمة على الجهوية أو على فيدراليات تعترف بالخصوصيات الاثنية والعرقية واللغوية.

وعموما، المغرب عليه أن يقوم بدور مهم بالمنطقة من خلال خلق إستراتيجية التعاون الثلاثي، اقتصادية وأمنية وسياسية و وضع خبرته وتجربته رهن إشارة دول منطقة الساحل دون إغفال أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه باقي الدول الإفريقية، والتي ينبغي على الدبلوماسية المغربية أن تعزز من انفتاحها عليها والتنسيق معها لحل أزمات المنطقة خاصة والقارة الافريقيا عموما.